

بهدف تحسين مستوياتها السعرية قبل الإغلاق السنوي

البورصة تشهد تحركات انتقائية من مجموعات استثمارية نحو أسهمها التشغيلية



جلسة خضراء للبورصة

من خلالها بسط هيمنتها على دقة منوال التعاملات، وعلى صعيد جلسة أمس فقد كان واضحا ايجابية الأداء العام وسط عمليات جني أرباح لعموم الشركات القيادية وتماسك أسهم القطاع المصرفي في حين استهدفت المضاريبات الكثير من الأسهم متدنية القيمة التي لا تتخطى مستوياتها السعرية 100 فلس.

وشهدت مجريات حركة الأداء العام تشامطا على 45 شركة سجلت ارتفاعا على عكس 29 شركة شهدت انخفاضا ضمن 132 شركة تمت المناجرة بها. واستحوذت مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 11.6 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 5.5 مليون دينار تمت عبر 412 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 895.35 نقطة. وانقل المؤشر السعري للبورصة مرتفعاً 34.6 نقطة ليبلغ مستوى 5671.6 نقطة ويحقق قيمة نقدية بلغت 14.2 مليون دينار من خلال 201.16 مليون سهم تمت عبر 3818 صفقة نقدية.

ارتفاع المؤشرات الثلاثة وقيمة الأسهم المتداولة تبلغ 13.2 مليون دينار

المجموعات تقلا واضحا في وتيرة أداء الجلسات نظرا لتشتت أسهمها المدرجة في كل قطاعات السوق. وأوضح أن أسهم المجموعات مدرجة في قطاعات العقارات والخدمات المالية والوجستية ومنها ما هو مكون أساسي في مؤشر (كويت 15). من جهة قال مستشار مجلس الإدارة في شركة (أزراق كابيتال) المحلل المالي صلاح السلطان أن السوق شهد خلال الشهر الحالي دخول محافظ كبريات المجموعات على أسهم كثيرة لاسيما مع بلوغها مستويات سعرية مناسبة للشراء ما عزز التداولات ورفع حجم السيولة.

أغلقت بورصة الكويت تداولات أمس الثلاثاء على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 34.63 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5671.6 نقطة ونقطة 34.63 نقطة للشوزني ونقطة 14.2 نقطة ل(كويت 15). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 14.2 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 201.16 مليون سهم تمت عبر 3818 صفقة (الدينار الكويتي يعادل نحو 3.5 دولار أمريكي). وكانت أسهم شركات (المستثمرين) و(بوينان د ق) و(هيكوك) و(المسدن) و(برونجلف) الأكثر تداولاً في حين كانت أسهم شركات (رمال) و(اموال) و(هيكوك) و(مشتات) و(التعمير) الأكثر ارتفاعاً. وقال محللان ماليان كويتيان أن تعاملات بورصة الكويت شهدت تحركات انتقائية من مجموعات استثمارية نحو أسهمها التشغيلية بهدف تحسين مستوياتها السعرية قبل الإغلاق السنوي في نهاية ديسمبر الحالي. وأضاف المحللان أن لمعظم هذه

يشغل 27 بنراً في « نفط الكويت » لإنتاج 10 ميجاوات يومياً

صفر: 27 مليون دولار...الكلفة الإجمالية لمشروع « سدرة 500 »



لجنة جماعية لتفريق عمل سدرة ووزارة النفط

شريف: استخدام الطاقة المتجددة والبديلة في استخراج النفط الثقيل

قال كبير مهندسي معاينة الآبار في نفط الكويت المهندس عماد صبر أن مشروع سدرة 500 يعد أحد مشاريع الطاقة المتجددة وينفذ القطاع النفطي « نفط الكويت » بكلفة إجمالية 27 مليون دولار.

وأضاف على هامش الحلقة النقاشية حول مشروع سدرة 500 أمس أن تنفيذ المشروع بدأ في 2013 وتم تدشين العمل خلال الشهر الماضي بطاقة إجمالية تصل إلى 10 ميجا وات يوميا وأوضح أن تنفيذ مشروع سدرة 500 جاء بناء على تنفيذ الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بالوصول إلى 15 % من إجمالي إنتاج الطاقة في الكويت عبر الطاقة المتجددة. وبين صبر أن إنتاج محطة سدرة 500 يستخدم في تشغيل نحو 27 بنراً نفطياً مشيراً إلى أنه في حالة زيادة كميات من تشغيل الآبار فإنها تكفي لإزارة 100 إلى 1500 منزل.

لأستخدامها في حقول النفط. وأوضح أنه من خلال تنفيذ هذا المشروع فإن شركة نفط الكويت تتبع برسالة إلى العالم أجمع بأنها ملتزمة بشدة بحماية البيئة والحد من انبعاثات الكربون من

بوز ألن هاملتون: « الشبكات الذكية » ستساهم في تنويع مصادر الاقتصاد الكويتي خارج إطار النفط

العامه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باتت أكثر استعداداً لاعتماد تقنيات الشبكة الذكية من أجل إدارة عملياتها بفعالية أكبر. فالشبكات الذكية تتيح لبلدان الخليج العربي فرصة تحديث بنيتها التحتية وأرساء الأسس لتطوير الطاقة المتجددة التي يمكن بدورها أن تساعد على تنويع الاقتصادي. إن فوائد الشبكة الذكية متشعبة، وتتضمن إتاحة فرص جديدة لإنتاج الطاقة المتجددة وتخزينها، كما تساعد على خفض التكاليف، وتطوير النظام وصيانتته، وتحسين خدمة العملاء بالنسبة للمستهلكين.

إضافة إلى ذلك، تطرح الشبكات الذكية وسائل جديدة للقباس وإصدار الفواتير والدفع. وكذلك إمكانية الوصول بشكل أكبر إلى البيانات والمعلومات كما تضمن دقتها. وذلك بالنسبة للعملاء والمرافق العامة على السواء. لقد بدأت بلدان عديدة متطورة بالاستفادة من الشبكة الذكية لتلبية عدد من الأولويات الرئيسية المرتبطة بشكل أساسي بفعالية وموثوقية الطاقة. فالمرافق العامة في أميركا الشمالية مثلاً قد ركزت على الفلحة التوزيع وتحديد التقل لتحقيق أهدافها.

ولكن الابتكار الرقمي يترافق مع عدد من التحديات ولا بد أن تكون شركات المرافق العامة فهما عميقاً لتلك التحديات قبل أن تعمل على تطوير استراتيجياتها الخاصة بالشبكة الذكية. وقال الدكتور أدهم سليمان، نائب الرئيس لدى بوز ألن هاملتون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «ينبغي أن تتذكر شركات المرافق العامة أن الشبكة الذكية ليست حلاً موحداً يناسب الجميع. ولاستفادة القصوى من الاستثمار الذي تقوم به المرافق العامة، يجب تصميم الشبكة الذكية وفق الأهداف المحددة والتحديات التي تواجهها كل مؤسسة».

واختتم الدكتور سليمان قائلاً: «لضمان نجاح استراتيجيات المرافق العامة المتعلقة بالشبكة الذكية، على هذه الأخيرة أن تعتمد منهجية أكثر فعالية في اختيار التكنولوجيا وتجربتها كما يجب أن تركز جهودها على تطوير استراتيجيات مبتنية تتخطى مرحلة التجارب، وتحقق تأثيراً ملموساً وفعالياً على الأرض».

أشار تقرير صادر عن شركة بوز ألن هاملتون إلى أن قطاع المرافق العامة لم يخصص تاريخياً الاستثمار الكافي في عالم تقنية المعلومات، لكن هناك عدد متنامي من شركات المرافق العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد بدأ بإدراك فوائد التكنولوجيا الذكية، والشبكات الذكية بشكل خاص. في وقت سابق من هذا العام، أعلنت وزارة الكهرباء والماء في الكويت عن خطة لاستبدال العدادات القديمة بعددات ذكية لاستحداث نظام مركزي يساهم في تسهيل خدمات المرافق. وفي أحدث تقرير صادر عن بوز ألن هاملتون Switched On: How MENA Can Build Smart Grid Success (إنجاح الشبكات الذكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، أشارت الشركة إلى أن تصميم استراتيجيات الشبكة الذكية بشكل يناسب أهداف المؤسسة ويختلف من التحديات مع التركيز على عملية تحويل الأعمال. من شأنه أن يحدد البنيوي الناجح للشبكات الذكية في الكويت.

تشكل الشبكات الذكية نقطة التقاء قطاعات الطاقة الكهربائية والاتصالات وتقنية المعلومات، فهي تساعد شركات المرافق العامة التي تجمع بين الشبكة الكهربائية التقليدية وتقنيات المعلومات والاتصال والتحكم. لكي تتخطى العديد من عقبات التشغيل وخدمة العملاء التي تعيق تقدمها. وبالتالي تسمح للشركات والمستهلكين على السواء بتحقيق النتائج الجيدة.

ويؤدي ذلك إلى التحكم بطريقة أفضل بإنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وبيعها بالتجزئة، إضافة إلى فعالية متزايدة وترجع في نسبة استهلاك الطاقة وتكلفتها.

وقال الدكتور وليد فياض، نائب الرئيس التنفيذي لدى بوز ألن هاملتون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «لطالما كانت المرافق العامة بطلية في تبني التقنيات الرقمية، مركزة بدلاً من ذلك على تقنيات العمليات التي تتيح لنشاطها الرئيسي إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها. ومن خلال ذلك، اتخذت تلك المؤسسات مقاربة معارضة لتلقية المعلومات، معتبرة ذلك ضروريا لإدارة العملاء وجمع العائدات».

وأضاف: «لكننا نلاحظ أن شركات المرافق

الركيان: الشركة الإسبانية لا يقتصر على إنتاج الطاقة بل يشمل تدريب الطاقم البشري

الإسبانية المنقطة للمشروع على مدار 5 سنوات ، مؤكدة أن نفط الكويت ستكون مسؤولة بعد ذلك عن الإدارة الكاملة للمشروع.

ثقل الخبرات

واضالت أن الشركة المنقطة تعمل على نقل خبراتها للحريق العمل الكويتي في المشروع حتى يكون قادراً على إدارة المشروع عقب انتهاء فترة إشراف الشركة الأجنبية، مؤكدة أن عقد الشركة الإسبانية لا يقتصر على إنتاج الطاقة بل يشمل تدريب الطاقم البشري القائم على المشروع. وأشارت إلى أن أهمية المشروع تكمن في أنه سيمكن الشركة من إنتاج طاقة بديلة تستخدمها عوضاً عن الطاقة التي تحصل عليها من وزارة الكهرباء والماء. وأضافت أنها تنطمح أن تصل إلى العام 2020 ويكون بإمكانها توفير 20 في المئة من الطاقة المستهلكة في شركة نفط الكويت من الطاقات البديلة تطبيقاً للرؤية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد.

يذكر أن شركة نفط الكويت قامت بتدشين عمل المشروع في حفل (ام) فوبر النفطي كاول مشروع يعمل على توليد هذا النوع من الطاقة.

مؤكد أن التشغيل الفعلي لسدة 500 أثبت قدرة الكويت على تنفيذ مثل تلك المشاريع.

انخفاض الكلفة

ولفت إلى أن مشاريع الطاقة الشمسية انخفضت كلفتها بنسب كبيرة، مشيراً إلى أن كلفة 1000 كيلو وات الواح شمسية 4 مليون دولار بينما الآن انخفضت حالياً إلى 600 ألف دولار. وقال أن هذه المشاريع سوف تساعد الكويت في المنظومة العالمية لتكون معديها البيئي أفضل. كما يوده مشروع يقوم عليه معهد الكويت للأبحاث العلمية بالاشتراك مع وزارة الكهرباء والماء في منطقة الشخابيا قائلاً أن «عمل هذه المشاريع تدعمها الهممة لتحقيق الأفضل للكويت».

من جانبها قالت مهندسة معاينة الآبار في شركة نفط الكويت سارة الركبان أن هناك فريق عمل من الشركة مسؤول عن إدارة مشروع سدرة 500 بالتعاون مع الشركة

المتجددة والبديلة في استخراج النفط وخصوصاً النفط سيعمل على تخفيض الكلفة والتقليل من استخدام الديزل، مؤكداً أن شركة نفط الكويت تعمل جاهدة على تقليل الكلفة الإجمالية لأعمالها من خلال تقليل استهلاك الكهرباء والمساعدة في تنفيذ الخطة الشاملة للمشروع. وحول إذا مدى جهوزية الكويت في استخدام الطاقة المتجددة والبديلة أكد أن الكويت تنتج بحريشة شمسية تزيد عن 2000 كيلو وات في المتر المربع خلال السنة، ما يؤهلها لاستخدام الطاقة الجديدة والبديلة. وأوضح أن اقتصاديات مشاريع الطاقة المتجددة في الكويت شعير مجدية مقارنة بمحطاتها بالدول الأخرى، مشيراً إلى أن مشروع سدرة 500 أثبت نجاحه كاول مشروع ينفذ على أرض الواقع في ظل المخاوف التي تم إثارتها قبل تدشين المشروع مثل كثرة الغبار وعوامل الجو في الحر والصيف.

مشاريع مماثلة

من جانبه مستشار الطاقة المتجددة في شركة نفط الكويت درائد شريف أن هناك توجها لدى شركة نفط الكويت لإنشاء مشاريع مماثلة لسدرة 500 أبرزها تنفيذ محطة كهرباء بالطاقة الشمسية وإرسال إنتاجها إلى الشبكة الرئيسية لوزارة الكهرباء. وأضاف شريف أن النوع الثاني من المشاريع يتعلق بإنتاج الطاقة الشمسية في المناطق التي لا يوجد بها شبكة كهرباء لنقل استهلاك الديزل، موضحاً أن هناك نوعاً ثالثاً من خلال استخدام الطاقة الحرارية للشمس في استخراج بخار الماء في تقنية استخراج النفط الثقيل.

ولفت إلى استخدام الطاقة

« اتحاد صاحبات المهن »: تمكين المرأة يعتبر مدخلاً قوياً للتنمية الاقتصادية

المبادئ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة. وأكدت أهمية تضامير الجهود بين سيدات الأعمال في البلدان العربية من أجل تبادل الخبرات وتنسيق المساعي وإبداع المبادرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أعربت رئيسة مجلس سيدات الأعمال العرب حصة سعد العبدالله السالم الصباح عن فخرها واعتزازها بالدور الذي تؤديه المرأة الكويتية في النهوض بالتنمية الشاملة في الكويت والأضطلاع بالمسؤوليات المؤكدة لها ماضياً وحاضراً على أكمل وجه.

وقالت الشبيخة حصة أن «المرأة الكويتية عصبية واعتادت العمل والنهوض بمسؤوليتها إلى أن نبوات مكانة متقدمة في الحياة العامة إلى جانب الرجل».

وأضافت الشبيخة حصة التي ترأس أيضاً الاتحاد العربي - الإفريقي لسيدات الأعمال أن المرأة الكويتية تكثرت من الاندماج في الحياة العامة وممارسة الأعمال والمهن التجارية والاقتصادية التي كانت حكرًا على الرجل.

ذلك إلا بتحقيق شروط المساواة وتكافؤ الفرص، مضيفة «قطعنا في الكويت أشواطاً مهمة في هذا المسار ونأمل في تحقيق المزيد».

وأعربت الدواس عن فخرها بدور رئيس الاتحاد الكويتي لصاحبات المهن ورئيس مجلس سيدات الأعمال العرب الشبيخة حصة سعد العبدالله السالم الصباح في دعم المرأة العربية وتشجيعها عموماً والمرأة الكويتية بصفة خاصة على ولوج عالم الأعمال والاقتصاد.

وأشارت إلى أن قصة نجاحها في مجال الأعمال أضحت تمثل حافزاً للنساء الراغبات في اقتحام آفاق هذا العالم.

بدورها أشارت رئيسة اللجنة الإعلامية في الاتحاد أسيل ناصر للزبد إلى المراحل «المهمة»، التي قطعتها المرأة الكويتية على درب تأكيد جدارتها في تحمل المسؤوليات بجانب الرجل في بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية داعية إلى مزيد من العطاء والتعاون والانفتاح على التجارب المختلفة خاصة في الإطار العربي.

وشددت المزيد على ضرورة انخراط المرأة في جميع

أكدت عضوات الاتحاد الكويتي لصاحبات المهن المشاركات في اللقاء الاقتصادي لسيدات الأعمال العرب أن تمكين المرأة العربية يعد مدخلاً مهماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ودعت أمين عام الاتحاد أمينة إسماعيل الحكومات العربية إلى توفير الدعم اللازم للمرأة العربية «من أجل تسهيل اندماجها في الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية».

وأضافت إسماعيل على هامش مشاركتها في أعمال اللقاء الاقتصادي الذي انطلقت أعماله بالمغرب أمس الاثنين وتستمر حتى الجمعة المقبلة أن ذلك من شأنه أن يسرع وتيرة تحقيق التنمية الشاملة بالبلدان العربية.

وأوضحت دور الاتحاد الكويتي لصاحبات المهن قائلة «نقوم بدعم وتشجيع ولوج النساء مراكز الريادة في مجال الأعمال والنهوض بالمقاولة النسائية والاستفادة من فرص الدعم المالي والتأهيل التي توفرها الدولة».

من جانبها أكدت عضو مجلس إدارة الاتحاد جميلة يوسف الدواس أن «تعزيز انخراط المرأة في الحياة العامة صار شرطاً لازماً لأي تنمية أو إقلاع اقتصادي وأنه لا سبيل إلى

« البترول الكويتية »: أبلغنا العملاء بخفض كمياتهم التعاقدية مع بداية يناير المقبل

وذكرت أن روسيا كانت من أبرز الدول المشاركة في اجتماع فينا مشيرة إلى ارتفاع سعر نفط الخام الكويتي أسس إلى 51.91 دولار للبرميل. وكان وزراء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) انفقوا في 30 نوفمبر الماضي على خفض سقف الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا اعتباراً من الأول من يناير المقبل.

على كمية الخفض الخاصة بكل دولة من الدول الأعضاء. وأشارت إلى أن اجتماع وزراء النفط من دول (أوبك) مع نظرائهم من خارج المنظمة الذي عقد السبت الماضي بمدينة فيينا أسفر عن الاتفاق على خفض إنتاج الدول من خارج (أوبك) بنحو 600 ألف برميل يوميا مما ساهم في ارتفاع أسعار النفط في الأيام القليلة الماضية.

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أنها بلغت جميع عملائها بخفض كمياتهم التعاقدية من النفط الخام ابتداء من يناير المقبل. وقالت المؤسسة في بيان صحافي أن الخفض يأتي تماشياً مع التزام الكويت بقرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في الاجتماع الوزاري رقم (171) الذي عقد نهاية نوفمبر الماضي وتم الاتفاق فيه